الأمم المتحدة
A/C.2/79/L.4
الجمعية العامة
Distr.: Limited
14 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 16 (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

أوغندا*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها 186/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 181/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 المعنونين "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وإلى قرارها 136/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 وقراراتها السابقة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل مع حلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط–23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008[1]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[2] وإلى قرارها 210/56 باء المؤرخ 9 تموز/يوليه 2002 الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[3]، وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[4] وجدول أعمال القرن 21[5] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[6] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[7]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[8]، وإذ تنوه بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر، وإذ تشير إلى تقريره المرحلي[9]،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012 وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[10]،

وإذ تدرك أن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في عام 2025، يتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي للقيام بسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بإصلاح النظام المالي الدولي،

وإذ تقدر أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في هانغدجو بالصين يومي 4 و 5 أيلول/سبتمبر 2016، بمشاركة موسعة للبلدان النامية وبمشاركة رئيس مجموعة الـ 77 كذلك، قد أقر خطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبار ذلك إسهاما قيّما في تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد العالمي، وإذ تشير إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد في هامبورغ، بألمانيا، يومي 7 و 8 تموز/يوليه 2017، قد أيد تحديث هامبورغ: المضي قدما بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير أيضا إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد في بوينس آيرس، يومي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر 2018، قد أيد

---

(1) القرار 239/63، المرفق.

(2) القرار 2/55.

(3) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(4) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(6) القرار دإ-2/19، المرفق.

(7) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(8) القرار 303/63، المرفق.

(9) A/64/884.

(10) القرار 288/66، المرفق.

تحديث بوينس آيرس: المضي قدما بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير كذلك إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد في أوساكا، باليابان، يومي 28 و 29 حزيران/يونيه 2019، قد أيد تحديث أوساكا المتعلق بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد افتراضيا يومي 21 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قد أيد تحديث الرياض المتعلق بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير أيضا إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في روما، في 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قد أيد تحديث روما المتعلق بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشير كذلك إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في 15 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قد أيد تحديث بالي المتعلق بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتزامات مجموعة العشرين في مجال التنمية، وإذ تشير إلى أن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في نيودلهي يومي 9 و 10 أيلول/سبتمبر 2023 قد أيد خطة عمل عام 2023 للتعجيل بالتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وإذ تتطلع إلى تنفيذ هذه التحديثات وتحث في الوقت نفسه مجموعة العشرين على الاستمرار في التواصل على نحو شفاف شامل للجميع مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمل من أجل ضمان أن تكون مبادرات مجموعة العشرين مكمِّلة أو معزِّزة للعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ عقد منتدى سانت بيترسبورغ الاقتصادي الدولي السابع والعشرين في سانت بيترسبورغ، بالاتحاد الروسي، في الفترة من 5 إلى 8 حزيران/يونيه 2024، وإذ تلاحظ أيضا مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده،

وإذ تتطلّع إلى عقد مؤتمر قمة كل سنتين على مستوى رؤساء الدول والحكومات لتعزيز الروابط القائمة وإقامة روابط وتنسيق أكثر انتظاما بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وإذ تشدد على أهمية المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة لجميع الدول في مؤتمر القمة،

وإذ تشير إلى إنشاء فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي يترأسه الأمين العام ويعقد جلساتِه، وإذ تحيط علما بموجزات الفريق بشأن الأزمة الثلاثية الأبعاد،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أيضا أن جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها قد أدتا، إلى جانب التوترات الجيوسياسية والنزاعات، إلى تضخيم المخاطر الكامنة في النظام المالي الدولي وأبرزتا الأهمية المتزايدة للمخاطر غير الاقتصادية، بما فيها المخاطر المتعلقة بالمناخ ومخاطر الكوارث، وكذلك الفرص والمخاطر المرتبطة بالرقمنة السريعة للاقتصاد، وأن النساء والشباب وعمال القطاعات غير الرسمية والعمال من ذوي المهارات المنخفضة يعانون بدرجة أكبر من فقدان الوظائف، وأن العديد من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اضطرت إلى إغلاق أبوابها أو أنها معرضة لخطر الإغلاق في ظل احتمالات الانتعاش الاقتصادي غير المؤكدة، وأن معظم البلدان النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ استجابات واسعة النطاق على صعيد السياسات النقدية والمالية، وأن مخاطر الديون والقيود المرتبطة بالسيولة لا تزال عالية بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، مما يؤدي إلى خطر حدوث انتعاش متباين وغير متكافئ، وقد أسهمت هذه المخاطر والقيود بالفعل في الفجوة التمويلية بين البلدان وداخلها،

وإذ تسلّم بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، إلى جانب الترتيبات المالية والمصارف الإنمائية الإقليمية، للتصدي للأزمة من خلال زيادة السيولة العالمية وتدابير تخفيف عبء الديون في حالة أشد البلدان فقرا، وإذ تسلّم أيضا بأن جائحة كوفيد-19 علاوة على الأزمات المتعددة الراهنة قد كشفت الفجوات وأوجه الضعف في النظام الدولي وزادت من استفحالها وأكّدت أهمية تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وضرورة العمل المشترك من أجل المساعدة على بناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة ومرونة، وبأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، وإذ تلاحظ أيضا أن نطاق الأزمة وطول مدتها يتطلبان بذل جهود متضافرة شاملة ومتواصلة من أجل التخفيف من آثار الجائحة على الاقتصادات وعلى الناس وضمان تحقيق انتعاش أكثر شمولا واستدامة ومرونة،

وإذ تسلّم أيضا بأن الأزمات المتعددة الراهنة والآثار الضارة لتغير المناخ والآثار المتبقية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وكذلك جائحة كوفيد-19، قد أدت إلى تقويض القدرة على تحمّل الدين والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية، وإذ تشدد على ضرورة الاستعداد على نحو أفضل لمواجهة مثل هذه الأزمات التي قد تحدث في المستقبل، بما في ذلك من خلال العمل بالدروس المستفادة، وتعزيز الثقة، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والاستثمار في اعتماد تدابير بناء القدرة على الصمود، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما يشمل الشباب وكبار السن وذوي الإعاقة، ومن خلال مواصلة تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي والإصلاحات المؤسسية الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الأثر الضار لاستمرار هشاشة الاقتصاد العالمي، وبطء وتيرة استعادة النمو العالمي والتجارة العالمية، وتزايد النزعة الحمائية والسياسات الانطوائية، وإزاء ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وتراجع دخول رؤوس الأموال، وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج في العديد من البلدان النامية، وتزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون، مع ما ينشأ عن ذلك من مخاطر نُظمية متزايدة تهدد الاستقرار المالي، بما في ذلك في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ تنامي استعمال العملات المحلية في المدفوعات عبر الحدود لأغراض من بينها المبادلات التجارية والاستثمار، وذلك من منظور قدرتها على خفض مظاهر الهشاشة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التراجع المستمر في علاقات المراسلة المصرفية، مما يؤثر في القدرة على إرسال وتلقي المدفوعات الدولية، مع احتمال أن يكون لذلك عواقب على تكاليف التحويلات المالية التي تظل باهظة وتؤثر في أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة كالمهاجرين، وعلى الشمول المالي والتجارة الدولية، من بين مجالات أخرى، وبالتالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المبيَّنة في ميثاقها، ومن جملتها التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ الغايات المشتركة، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تدعيم الدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تحقيق التنمية،

وإذ تسلّم بإسهام فريق الشخصيات البارزة الأصلي والمعاد تشكيله التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن سياق ركيزة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وإصلاح الأمم المتحدة، وبإسهام منظومة الأمم المتحدة في التمويل المستدام والاستثمارات المستدامة في أهداف التنمية المستدامة، وإذ تسلّم أيضا بإسهام فريق المستشارين المستقل في إطار حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تسلّم أيضا بأن إمداد المستثمرين الدوليين والخواص بالحوافز الملائمة لاعتماد استراتيجيات استثمارية أطول أمدا يمكن أن يدعم تحقيق التنمية المستدامة ويحتمل أن يحد من تقلبات أسواق رأس المال،

وإذ تشدد على ضرورة أن يكون النظام المالي الدولي داعما للنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرد وللتنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل، وأن يعزز الشمول المالي، وأن يدعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، والجوع، خاصة في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت نفسه بتنسيق العمل على حشد التمويل اللازم للتنمية من جميع المصادر،

وإذ تعرب عن قلقها من أن التمويل الميسّر الشروط المقدّم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قد انخفض على مدى العقدين الماضيين، وإذ تلاحظ أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف هي مصدر رئيسي للتمويل الميسور التكلفة والطويل الأجل للبلدان النامية،

وإذ تحيط علما بعمل الأمم المتحدة في مجال القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تسلّم بأهمية زيادة التعاون الدولي في مجال الضرائب، وإذ ترحب في هذا الصدد بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وبدعم السلطات الضريبية في البلدان النامية من خلال مبادرة أديس أبابا الضريبية، بما يسهم في تعبئة الموارد الوطنية تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة وفي الحد من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب من دفع الضريبة،

وإذ تسلّم أيضا بضرورة الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية، وتعزيز زيادة المنافسة فضلا عن التدابير الرامية إلى تفادي حدوث تضارب في المصالح ضمن سياق إصدار تقديرات الجدارة الائتمانية، وذلك بغية تحسين نوعية تلك التقديرات، وإذ تنوه بالجهود التي يبذلها مجلس تحقيق الاستقرار المالي وغيره من الجهات في هذا المجال، وإذ تؤكد التزامها بمواصلة العمل الجاري بشأن هذه المسائل، وإذ تلاحظ مع القلق في الوقت نفسه أن بعض

البلدان ذكرت أن التخوف من خفض الجدارة الائتمانية قد ثناها عن الاشتراك في مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي تنفذها مجموعة العشرين مع نادي باريس،

وإذ تقر بتنفيذ إصلاحات نظام الحصص والإصلاحات الإدارية لعام 2016 في صندوق النقد الدولي واتفاق عام 2018 بشأن إصلاحات ملكية الأسهم في مجموعة البنك الدولي، بما يشمل زيادة عامة في رأس المال وزيادة انتقائية في رأس المال وإطارا للاستدامة المالية، وبإنجاز مجلس محافظي الصندوق للاستعراض العام السادس عشر لنظام الحصص في كانون الأول/ديسمبر 2023، وبالجولة العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية بحزمة تمويل قيمتها 93 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وإذ تقر أيضا بأنه، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، أصبح الرينمينبي الصيني رسميا العملة الخامسة في سلة حقوق السحب الخاصة عملا بالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي للصندوق في تشرين الثاني/نوفمبر 2015،

وإذ تعرب عن القلق من عدم حدوث تغيير كبير في حقوق تصويت البلدان النامية في السنوات الأخيرة في أي مؤسسة اقتصادية دولية،

وإذ ترحب بإنشاء مقعد، ليكون هو المقعد الخامس والعشرين في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، لتعزيز سبل إيصال صوت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتمثيلها، وتدعو كذلك إلى تعزيز سبل إيصال صوت جميع البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي وفي وضع المعايير وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[(11)]؛

2 - ***تقر*** بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز التماسك والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وتكرر التأكيد على أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة ومنصفة وشاملة للجميع لكي تكمل الجهود الوطنية المبذولة لضمان التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد ومتوازن وشامل للجميع ومنصف، وأن يتمتع كل الناس، ولا سيما الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية والخدمات المالية المناسبة، وأهمية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس[(12)]، وتشجع المؤسسات المالية الدولية على مواءمة برامجها وسياساتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(13)] وفقا لولاياتها؛

3 - ***تقر أيضا*** بأن القرن الحادي والعشرين يتطلب نظاما دوليا لتمويل التنمية يكون ملائما للأغراض المنشودة، بما يشمل حجم الاحتياجات وعمق الصدمات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أشدها فقرا وضعفا، ويواكب مشهدا عالميا متغيرا يتسم بشدة الترابط بين الأسواق المالية وتعدُّد الأزمات ذات التأثيرات التعاقبية وبمواجهته المخاطر النظمية والآثار الضارة لتغيّر المناخ والعلاقات التجارية والمالية الآخذة في التحوّل والتغير التكنولوجي السريع، وتعترف في هذا الصدد بالحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات جريئة وطموحة لإيجاد هيكل مالي دولي مستقر ومستدام يكون شاملا للجميع، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتسريع وتيرة ونطاق الإصلاحات في النظام والهيكل الماليين الدوليين، وتكرر التأكيد على أن الهيكل

(11) A/79/130.

(12) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(13) القرار 1/70.

المالي الدولي، بما في ذلك نماذج عمله وقدراته التمويلية، يجب جعله أكثر ملاءمة للأغراض المنشودة وأكثر إنصافا واستجابة للاحتياجات التمويلية للبلدان النامية من أجل توسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار الاقتصادي ووضع القواعد الاقتصادية على الصعيد الدولي وفي حوكمة الشؤون الاقتصادية العالمية؛

4 - ***تدعو*** البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء الإنمائيين إلى تقديم المزيد من التمويل الميسر والطويل الأجل والميسور التكلفة، والمنح لمساعدة البلدان النامية على مكافحة الفقر والتصدي للتحديات العالمية وتعظيم الأثر الإنمائي؛

5 - ***ترحب*** بعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي تشارَك رئاسته كلٌّ من غاستون براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، وإيرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج السابقة، وباتخاذ قرار الجمعية العامة 322/78 المؤرخ 13 آب/أغسطس 2024، الذي قررت فيه الجمعية العامة المضي قدما بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

6 - ***تلاحظ*** أن الأمم المتحدة توفّر، بفضل النطاق العالمي للعضوية فيها والشرعية العالمية التي تحظى بها، منتدى رئيسيا فريدا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة تهيئها للمشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتعزيز فعالية أداء النظام والهيكل الماليين الدوليين، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يكمل بعضها بعضا، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

7 - ***تقر*** بالجهود المهمة المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي طرحتها الأزمة المالية والاقتصادية والأزمات المتعددة الأخيرة، وتقر أيضا بضرورة بذل مزيد من الجهود، ولا سيما لتعزيز تنسيق السياسات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي، بما في ذلك بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل النهوض بالانتعاش الاقتصادي، وإدارة آثار التقلبات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، ولا سيما ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة المرتفعة والضغوط الناجمة عن أسعار الصرف، إضافة إلى هروب رأس المال من البلدان القليلة المنعة في مواجهة الصدمات، ومن أجل منع المخاطر الاقتصادية والمالية النُّظمية، ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة والمديونية المتصاعدة في الكثير من البلدان والضغوط المالية الواسعة النطاق، وتعزيز القطاع المصرفي بطرق منها زيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة، ومعالجة جوانب الهشاشة وأوجه الاختلال النظمية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه؛

8 - ***تسلّم*** بأن المخاطر المتزايدة الناجمة عن الصدمات الأكثر تواترا وترابطا تستلزم أدوات تمويل جديدة ومبتكرة لتعزيز توافر الموارد لجميع البلدان التي تحتاج إليها؛

9 - ***تسلّم أيضا*** بأن المساعي الرامية إلى التغلب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأزمات المتعددة الأخيرة يجب أن تتجاوز مجرد التخفيف على المدى القصير، وتقر بالحاجة إلى مواصلة العمل لدعم البلدان النامية الأشد احتياجا، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، على أساس شامل للجميع، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، وفقا لولاية كل منها، ومن خلال التدفقات الإيجابية الصافية من المؤسسات المالية الدولية إلى البلدان النامية، والتمويل الميسر الكافي بوسائل منها تعزيز إمكانية الحصول بشروط

ميسرة على القروض الطويلة الأجل وعلى المساعدة الإنمائية مع العمل في الوقت نفسه على تعبئة موارد إضافية تحفيزية من القطاع الخاص ومساعدة البلدان النامية على معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون ومخاطر السيولة في الأجل القريب وعلى اكتساب القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل؛

10 - ***لا يزال يساورها القلق*** لعدم مشاركة الدائنين من القطاع الخاص، وتقدر التقدم الذي أحرز مؤخرا في التنفيذ الجاري للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وتشجع مجموعة العشرين والبلدان الدائنة في نادي باريس على تنفيذ المعاملة المماثلة للجهات الدائنة من القطاع الخاص وسائر الدائنين الرسميين على الصعيد الثنائي، بما يوسع نطاق الدعم المقدم إلى البلدان النامية المثقلة بالديون، وبحث إمكانية إتاحة فترات توقف مؤقتة عن سداد الديون على أساس كل حالة على حدة طوال المفاوضات، وتيسير استعادة القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال بعد عملية إعادة الهيكلة، وتدعو إلى تكثيف الجهود من أجل تحسين وتنفيذ الإطار المشترك بشكلٍ حسن التوقيت ومنظّم ومنسّق ويمكن التنبؤ به، مع الإشارة إلى ضرورة زيادة تعاون وكالات تقدير الجدارة الائتمانية وشفافيتها في هذا الشأن، وتلاحظ المبادراتِ القائمة في مجال دعم السيولة للبلدان التي تعاني من قيود في السيولة والتقييمَ المقبل للاحتياجات التمويلية الخاصة بالصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي؛

11 - ***تدعو*** المجتمع الدولي إلى دعم البلدان التي تواجه أعباء خدمة ديون ثقيلة، بما في ذلك من خلال تدابير منهجية لتيسير الاستثمار في التنمية المستدامة، وذلك على سبيل المثال من خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين؛

12 - ***تحث*** على اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة مشاكل القدرة على تحمل الديون من خلال تعزيز جهود الحيلولة دون أزمات المديونية، بما في ذلك من خلال إدارة الديون والشفافية، وإيجاد حلول تمكّن البلدان التي تواجه قيوداً مالية شديدة وأعباء ديون مفرطة من الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ووضع آلية أكثر فعالية وشمولا وإنصافا لحل أزمات المديونية؛

13 - ***تسلّم*** بدور حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصلا من الأصول الاحتياطية الدولية، وتقر بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساعدت على استكمال الاحتياطيات الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فساهمت بذلك في تحقيق استقرار النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على تحمل الأزمات، وتعرب عن دعمها لمواصلة بحث الاستخدام الأعم لحقوق السحب الخاصة كوسيلة لتعزيز صلابة النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ما يتصل بالدور الذي يمكن أن تؤديه في نظام الاحتياطيات الدولية؛

14 - ***ترحب*** بعملية تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021، وتوصي باستطلاع المزيد من الخيارات الطوعية المتصلة بحقوق السحب الخاصة التي من شأنها أن تلبي احتياجات البلدان النامية من أعضاء صندوق النقد الدولي، وتدعو إلى تحسين كفاءة استخدام حقوق السحب الخاصة وغيرها من الأصول الاحتياطية، ولا سيما إعادة توجيه ما لا يقل عن نصف حقوق السحب الخاصة إلى البلدان النامية الأشد احتياجا إليها بشكل طوعي وعاجل، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة

والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصولا احتياطية، واستطلاع السبل من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل بحيث تستفيد منها أكثر البلدان احتياجا؛

15 - ***تدعو*** إلى تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية لدعم البلدان النامية من خلال تحسين كفاءة استخدام حقوق السحب الخاصة وغيرها من الأصول الاحتياطية ووضع بروتوكولات للإصدارات الآلية والمعجلة لحقوق السحب الخاصة وإعادة توجيهها فورا إلى البلدان النامية خلال الأزمات المالية والصدمات النظمية في المستقبل؛

16 - ***تحيط علما مع التقدير*** بتفعيل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي من أجل مساعدة البلدان المؤهَلة للاستفادة منه على التصدي للتحديات الهيكلية الأطول أجلا التي تشكّل مخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحيط علما بالاستعراض المؤقت للصندوق الاستئماني وتتطلع إلى استعراض أكثر شمولا للصندوق من المقرر إجراؤه في عام 2026، وتلاحظ أنّ القدرةَ على تحمل الدين وتوافر السيولة يمكن أن يؤديا دورا هاما في تحقيق انتعاش مستدام وشامل للجميع يتسم بالصلابة وفي بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

17 - ***تؤكد*** أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف عنصر أساسي من عناصر إصلاح النظام المالي الدولي، مع التسليم بأن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الإصلاحات لتعزيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومع الإحاطة علما بالتوصيات المنبثقة عن استعراض إطار كفاية رأس مال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تمكينها من زيادة أنشطة الإقراض التي تقوم بها والنظر في إصلاح النظام المالي العالمي، وهو يشمل معايير الإقراض التي تكمّل الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه وتستند إلى فهم شامل للعوامل المتعددة الأبعاد، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، أوجه هشاشة البلدان النامية وقدرتها على الصمود؛

18 - ***تحث*** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على حشد وتوفير التمويل الإضافي في حدود ولاياتها من أجل دعم البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتدعم الجهود الملحة لإصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتدعو إلى الاستمرار في تحقيق تقدّم ملموس في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للبلدان النامية في الوقت المناسب عن طريق زيادة التمويل الطويل الأجل، بما يشمل المنح والتمويل بشروط ميسرة والإقراض بالعملات المحلية وإجراء زيادات في رؤوس الأموال، وتشجع الحوار فيما بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وبين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية؛

19 - ***تدعو*** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى إدراج أهداف التنمية المستدامة في ولاياتها، ووضع ونشر تقارير عن أثر عملياتها على الأهداف، ووضع حوافز داخلية مرتبطة بتعظيم أثر الأهداف وزيادة تحمل المخاطر للعمليات المتعلقة بالأهداف؛

20 - ***تؤكد*** الأهمية الحاسمة لوجود بيئة اقتصادية عالمية مستقرة وشاملة للجميع تكون مؤاتية للنهوض بالتنمية المستدامة ولتمويل التنمية على نحو موثوق به وفعال وتنفيذ خطة عام 2030، بما يتيح تعبئة الموارد العامة والخاصة علاوة على الموارد المحلية والدولية؛

21 - ***تطلب*** إلى المؤسسات المالية الدولية اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين قدرة وكفاءة عملياتها وتمويلها للتنمية من أجل التعجيل بالاستثمار في القضاء على الفقر والسعي إلى تلبية الاحتياجات المشتركة

والعاجلة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ومعالجة الاختلالات الإنمائية وأوجه التفاوت بين البلدان وفيما بينها، لتحقيق التنمية المستدامة والمضي قدما نحو عولمة اقتصادية شاملة تعود بالنفع على الجميع؛

22 - ***تكرر التأكيد*** أن على المدينين والدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، العمل معا بطريقة شفافة لمنع حدوث حالات فقدان القدرة على تحمل الديون وإيجاد حلول لها، وأن الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحملها مسؤوليةٌ منوطة بالبلدان المقترِضة، وإن كانت تسلم بأن على الجهات المقرضة أيضا مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، وتحيط علما في هذا الصدد بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين من أجل تعزيز قدرة البلدان المستفيدة من الديون على تحملها، وتعقد العزم على العمل من أجل الوصول إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدينين والدائنين في سياق اقتراض الجهات ذات السيادة وإقراضها، بالاستناد إلى المبادرات القائمة؛

23 - ***تدعو*** في هذا الصدد رئيس الجمعية العامة والأمين العام إلى أن يوليا الاعتبار المناسب للدور المحوري الذي يؤديه الحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي للبلدان النامية وتيسير ذلك الاستقرار، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون، وتقديم الدعم اللازم لتهيئة بيئة اقتصادية ومالية وتنظيمية محلية ودولية مواتية ومناسبة لوسائل تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك الشمول المالي، وتدعو في هذا الصدد جميع الجهات المؤسسية الرئيسية المعنية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى دعم هذه الجهود، وفقا لولاية كل منها؛

24 - ***تشجع*** في هذا الصدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن ينظر، خلال منتداه السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، في تخصيص مناقشة وتحليل للمسائل والتحديات النظمية، آخذا في اعتباره الأدوار التي تضطلع بها جميع المؤسسات المالية الدولية ودور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضا، كل وفقا لولايته، وعملا بالقرارات ذات الصلة بهذه المسألة، بما في ذلك قرار الجمعية 313/69 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وولاية المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية المبينة فيه؛

25 - ***تقرر*** أن تعزز تماسك واتساق المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف في مجال السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية وفي مجال البيئة، وأن تزيد من التعاون بين المؤسسات الدولية الرئيسية، مع احترام الولايات والهياكل الإدارية، وتلتزم بزيادة الاستفادة من المنتديات التي تتيحها الأمم المتحدة لتعزيز الاتساق العالمي الشامل والالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة، مستندة في ذلك إلى رؤية توافق آراء مونتيري، بغية دعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030؛

26 - ***تشير*** إلى وجوب أن تتاح للبلدان، وفقا لاحتياجاتها وظروفها المحددة، المرونة اللازمة لتنفيذ تدابير مواجهة التقلبات الدورية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف ومكيّفة للتصدي لمختلف أنواع الصدمات، بما فيها الأزمات الاقتصادية والمالية، وتدعو صندوق النقد الدولي إلى الاستفادة من التقدم المحرز في الفترة الأخيرة لمواصلة إعطاء الأولوية للإصلاحات وتبسيط الشروط لضمان أن تكون حسنة التوقيت ومكيّفة ومحددة الأهداف، وفقا للظروف والأولويات الوطنية، كما يكفل دعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

27 - ***تشجع*** على زيادة التعاون بين جميع المؤسسات الإنمائية الدولية في تمويل الحماية الاجتماعية وتلاحظ في هذا الصدد استراتيجية صندوق النقد الدولي للمشاركة في الإنفاق الاجتماعي؛

28 - ***تدعو*** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى إلى مواصلة توفير التمويل الإنمائي المستقر والطويل الأجل، بشروطه الميسرة وغير الميسرة، وذلك بتعزيز المساهمات ورؤوس الأموال، بما فيها رؤوس الأموال المختلطة، وتعبئة الموارد لصالح البلدان النامية من مصادر متعددة، منها مثلا أسواق رأس المال، وتشدد على ضرورة أن تستخدم المصارف الإنمائية مواردها وأصولها على الوجه الأمثل، مع الحفاظ على الاستدامة المالية في الأجل الطويل وعلى متانة التصنيف من حيث الجدارة الائتمانية وعلى مركز الدائن المفضل، بما يتسق مع الحفاظ على نزاهتها المالية، وتحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على التنفيذ الكامل لتوصيات الاستعراض المستقل لأطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الذي أجري بتكليف من مجموعة العشرين، وعلى تحديث سياساتها وتطويرها دعما لخطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

29 - ***تحث*** المجالس التنفيذية للبنك الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى على ضمان التمثيل القوي للبلدان النامية وإسماع صوتها، بما في ذلك إجراء مراجعة عاجلة لحصص الأسهم في البنك الدولي، مع ضمان عدم إهمال أي بلد نامٍ من حيث الصوت والحصص؛

30 - ***ترحب*** في هذا الصدد بالعمل الجاري الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مصرف التنمية الجديد المنشأ حديثا والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على صعيد الهيكل العالمي لتمويل التنمية، وتشجع على تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

31 - ***تشجع***، في هذا الصدد، المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تقديم مساعدات مرنة بشروط ميسَّرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة وفي توفير أدوات مالية مبتكرة يمكن أن تستوعب أو تقلل من التكاليف المالية التي تتكبدها البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاستدامة المالية للمصارف، يكون من شأنها مساعدة البلدان النامية مساعدةً كبيرة وسريعة على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في سياق الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتسق مع أولوياتها الإنمائية الوطنية، مع إيلاء الاعتبار لقدرات كل من تلك البلدان على احتواء الأزمات وتحمل عبء الديون، وتدعو المساهمين في المصارف الإنمائية الإقليمية إلى كفالة استمرار توافر رأس المال الكافي لتلك المصارف حتى تكون قادرة على تلبية تلك الاحتياجات، وتشجع على تجديدٍ طموح لموارد المؤسسة الدولية للتنمية من أجل الاستمرار في تمويل تسهيلات البنك الدولي ذات الشروط الأكثر يسرا وزيادة ذلك التمويل؛

32 - ***تشجع أيضا*** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على أن تواصل، وفقا لولاية كل منها وبصورة منسقة، التوسع في تقديم المساعدة التقنية، ونشر وإتاحة معارفها وأفضل ممارساتها، فضلا عن تعزيز فهم أعمق للقدرة المالية والاحتياجات من حيث رأس المال بغية تعزيز الأثر المضاعف لتمويلها عن طريق حشد المزيد من الموارد وتنويع مصادرها، بسبل منها تعبئة الاستثمار الخاص الطويل الأجل والمستدام من الجهات الفاعلة المحلية والدولية، من أجل إيجاد حلول مبتكرة ومتكاملة للمشاكل الإنمائية المتعددة الأبعاد، ولا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة؛

33 - ***تسلّم*** بضرورة أن تقوم المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء، بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالاقتصاد الكلي والشؤون المالية وإيجاد فرص العمل والإصلاحات الهيكلية، وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة؛

34 - ***تحث*** الجهات المانحة المتعددة الأطراف على استعراض السياسات التي تدعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل كفالة حصول النساء والفتيات، وخصوصا في المناطق الريفية والنائية، على حصة أكبر من الموارد، وعلى تنفيذ تلك السياسات، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى القيام بذلك، كل في نطاق ولايته، وتدعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية إلى الاتفاق على مؤشرات مشتركة لتحليل الأثر الجنساني للقروض التي تقدمها؛

35 - ***تدرك*** أهمية استمرار مدّ جميع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بما يكفي من الموارد، وتكرر التأكيد على أهمية مواصلة الإصلاح الإداري من أجل التكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي؛

36 - ***ترحب*** بالعمل الجاري الذي يضطلع به المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لمواصلة عملية إصلاح الحوكمة، من قبيل وضع نُهج ممكنة بحلول حزيران/يونيه 2025 كدليل لمزيد من إعادة تنظيم الحصص، بما في ذلك من خلال صيغة جديدة للحصص، في إطار الاستعراض العام السابع عشر للحصص، وتشير إلى الالتزام بكفالة الدور الرئيس للحصص في موارد الصندوق، وأن أي تعديل في أنصبة الحصص يتوقع أن يسفر عن زيادات في أنصبة الاقتصادات الدينامية وفقا لمواقع كل منها في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك البلدان النامية ككل، مع الحرص على إسماع صوت أكثر الأعضاء فقرا وحماية تمثيلهم، وتجدد التزامها بتوسيع وتعزيز سبل إسماع صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، في عملية صنع القرار الاقتصادي ووضع القواعد الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية؛

37 - ***تدعو*** إلى وجود صندوق نقد دولي قوي وقائم على الحصص ومزود بالموارد الكافية في صميم شبكة الأمان المالي العالمية وتشجع الدول الأعضاء على العمل معا من أجل تعزيز وتحسين نظام يتم فيه التنسيق الوثيق بين الطبقات المختلفة لشبكة الأمان المالي العالمية وإسناد مسؤوليات واضحة إليها، وعلى النظر في تعزيز الترتيبات المالية الإقليمية لمساعدة البلدان على تحمل الصدمات، وتعزيز قدرتها على كشف المخاطر، وإنشاء ترتيبات إقليمية جديدة حيثما تكون المؤسسات القائمة غير كافية؛

38 - ***تدعو أيضًا*** إلى إيقاف الرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي فورا وإلى تنقيح سياسة الرسوم الإضافية؛

39 - ***تشجع*** صندوق النقد الدولي على إصدار تخصيص عام جديد لحقوق سحب خاصة؛

40 - ***تسلّم*** بأهمية أن تقوم المؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاياتها، بدعم الحيز السياساتي لفرادى البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مع الحفاظ على اتساقها مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة؛

41 - ***تؤكد من جديد*** أن وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة تتولى فيها الدول الإمساك بزمام الأمور وتكون مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة سيكون في صميم الجهود المبذولة، وتكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأنه ليس من باب المبالغة التشديدُ على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعرب عن احترام الحيّز السياساتي الخاص بكل بلد ودوره القيادي في تنفيذ سياسات للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ولتحقيق التنمية المستدامة، مع الحرص على مراعاة القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وتقرّ في الوقت نفسه بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، تشمل نظما تجارية ونقدية ومالية عالمية متسقة يدعم بعضها بعضا، وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتحسينها، وبالأهمية الحيوية للعمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، وتلتزم بالعمل على تحقيق اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة، وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

42 - ***تجدد*** التزامها بمضاعفة الجهود الرامية إلى الحد بدرجة كبيرة من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، سعيا إلى القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب من دفع الضريبة والفساد عن طريق تعزيز القواعد التنظيمية الوطنية وتوطيد التعاون الدولي وجعله أكثر فعالية؛

43 - ***تلاحظ*** أن التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية الرقمية أحدثت تحولا في مجال تقديم الخدمات المالية وأوجدت منظومة جديدة للأصول الرقمية، وتقر بأهمية رصد التطورات المحلية والعالمية بعناية واستعراضِ وتحديث الأطر التنظيمية عند الضرورة والتعاون عبر القطاعات المختلفة وعبر الحدود لدعم البيئات التمكينية التي تراعي على النحو الواجب الفرص والمخاطر لكفالة توازن النظر في الابتكارات المالية الرقمية، مع الاستمرار في تعزيز التنافس والابتكار في النظام المالي، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في دعم البلدان النامية من خلال تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وبناء القدرات من أجل تحسين القدرة على التعامل مع الفرص والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات المالية الرقمية الناشئة ومع التداعيات المترتبة عليها، بما في ذلك اللامساواة الرقمية؛

44 - ***تلاحظ أيضا*** تطور العملات الرقمية للمصارف المركزية، وتشجع الأجهزة التنظيمية على بحث ما قد يتيحه ذلك من فرص وما ينطوي عليه من مخاطر بالنسبة إلى النظام المالي الدولي والمحلي؛

45 - ***تلاحظ كذلك*** التوصيات الصادرة في 17 تموز/يوليه 2023 عن مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن التنظيم والمراقبة الدوليين للأنشطة المرتبطة بالأصول المشفَّرة، الذي أبرز ضرورة أن تكون العملات الرقمية المستقرة مغطاة بتنظيم وإشراف قويين من جانب السلطات المعنية إذا أريد اعتماد هذه العملات كوسيلة دفع شائعة الاستعمال أو أريد لها أن تؤدي أي دور هام آخر في إطار النظام المالي، وذلك بما يتسق مع لوائحها وسياساتها الوطنية؛

46 - ***تلاحظ*** أعمال مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن إصلاح الأسواق المالية، وتلتزم بحفظ أو توطيد أطر اللوائح التنظيمية التحوطية الكلية وتدابير مواجهة التقلبات الدورية، وتعيد تأكيد الالتزام بالتعجيل بإنجاز خطة الإصلاح المتعلقة بالتنظيم الرقابي للأسواق المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر النظمية المرتبطة بالوساطة المالية غير المصرفية وأسواق المشتقات وإقراض الأوراق المالية واتفاقات إعادة

الشراء، والحد من تلك المخاطر إذا اقتضى الأمر، وتعيد أيضا تأكيد الالتزام بمعالجة المخاطر الناشئة عن المؤسسات المالية التي تعتبر "أكبر من أن تُترك عرضة للانهيار" وبمعالجة العناصر العابرة للحدود في التسوية الفعالة لمشاكل المؤسسات المالية المضطربة ذات الأهمية بالنسبة إلى النظام المالي؛

47 - ***تلاحظ أيضا*** تزايد المخاطر خارج الإطار التنظيمي، من خلال قنوات من بينها المؤسسات المالية غير المصرفية وتكنولوجيا الخدمات المالية، وتدعو الهيئات التنظيمية المالية إلى التحول بصورة متزايدة نحو دراسة المخاطر الأساسية المرتبطة بالنشاط المالي بدلا من نوع المؤسسة المالية؛

48 - ***تهيب*** بالهيئات التنظيمية المالية إلى تشجيع المؤسسات المالية على بحث الفرص الجديدة المتاحة لتحسين قدرتها على إدارة المخاطر على نحو أفضل، بسبل من ضمنها تدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وزيادة الاستفادة من التكنولوجيا للمساعدة في التعامل مع التكاليف ومخاطر التشغيل المتصلة بعلاقات المراسلة المصرفية؛

49 - ***تشدد*** على أهمية الشمول في النظام المالي الدولي على جميع المستويات، وأهمية النظر إلى الشمول المالي باعتباره هدفا من أهداف السياسة العامة في مجال التنظيم المالي، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية؛

50 - ***تكرر التأكيد*** على ضرورة أن تكون المراقبة الفعالة الشاملة والمتعددة الأطراف في صميم الجهود الرامية إلى منع الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان، وتلاحظ في هذا الصدد الجهود المبذولة حاليا لتحديث نهج المراقبة الذي يتبعه صندوق النقد الدولي طبقا لولايته بهدف تحسين التكامل بين المراقبة الثنائية والمتعددة الأطراف، علاوة على إقامة روابط عبر الحدود والقطاعات بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية، مع الاحتراز الشديد من الآثار غير المباشرة التي قد تخلفها السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية على الاقتصاد العالمي؛

51 - ***تشير*** إلى إمكانية أن تستخدم بلدان المصدر التي تنشأ منها تدفقات رأس المال لمجموعات مناسبة من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التحوطية الكلية والسياسات التنظيمية التي تتيح لها تجنب الرفع المالي المفرط والتداعيات العرضية الدولية الكبيرة التي تأتي على شكل تقلبات في تدفقات رأس المال، مع القيام في الوقت نفسه بتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المحلية، وتشجع بلدان المصدر على النظر في اتباع تلك السياسات بشأن قرارات السياسة النقدية وتبليغ تلك القرارات بصورة واضحة، وتدعو إلى مزيد من التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي فيما بين الاقتصادات ذات الأهمية النظمية، وهو ما يمكن أن يساعد أيضا على التصدي لتقلبات الأسواق المالية العالمية؛

52 - ***تدعو*** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، إلى وضع مبادئ توجيهية مصممة خصيصا بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تجتذب الاستثمارات الدولية الطويلة الأجل، مع الاسترشاد بخطة عام 2030، على نحو يتماشى مع الخطط والسياسات الوطنية، وبهدف التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المترتبة على تقلبات أسواق رأس المال؛

53 - ***تكرر التأكيد*** على ضرورة عقد العزم على الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية، والتشجيع على مزيد من المنافسة، وكذلك على اتخاذ التدابير لتفادي التضارب في المصالح عند إصدار التقديرات الائتمانية، مع إبراز أهمية أن تكفل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية موضوعية تصنيفاتها واستقلاليتها وطابعها الاستشرافي واستنادها إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة، وتشجع الدول الأعضاء على إنشاء وكالات عامة للتصنيف الائتماني؛

54 - ***تدعو*** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز الشفافية والصرامة التحليلية في آليات تقدير المخاطر، مشيرة إلى ضرورة التقيّد إلى أقصى حد بمعايير موضوعية وشفافة في تقييمات المخاطر السيادية، الأمر الذي يمكن تيسيره عن طريق البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتلاحظ مع التقدير الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن هذا التحدي وتشجعها على مواصلة عملها، وفقا لولاياتها، بشأن هذه المسألة، بما في ذلك إمكانية تأثر آفاق التنمية في البلدان النامية بالدور التي تؤديه الوكالات الخاصة لتقدير الجدارة الائتمانية؛

55 - ***تجدد*** الالتزام بتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية في الاقتصاد، وبتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في الوصول إلى مراكز صنع القرار والقيادة؛

56 - ***تشجع*** جميع المصارف الإنمائية على إنشاء نظم للضمانات الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك فيما يتعلق بالبنية التحتية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تتسم بالشفافية والفعالية والكفاءة والحساسية من حيث التوقيت، وتُشرك المجتمعات المحلية المعنية في تصميم المشاريع وتنفيذها، أو على تعهّد النظم القائمة؛

57 - ***تكرر التأكيد*** على أن الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير انفرادية، اقتصادية كانت أم مالية أم تجارية، تتنافى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية؛

58 - ***تطلب*** إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز بصفة خاصة على إصلاح النظام المالي الدولي؛

59 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية"، ما لم يتفق على خلاف ذلك.